

**كلمة دولة الكويت لمؤتمر الأطراف السادس  
لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ  
المنعقد في لاهاي في هولندا للفترة من ١٣ - ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٠**

معالي وزير البيئة والتخطيط والإسكان

رئيس المؤتمر

السيدات والسادة

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد دولة الكويت المشارك في المؤتمر السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ، يسرني أن أتقدم إلى حكومة وشعب هولندا الصديق وسلطات مدينة لاهاي بعظيم الامتنان على الترحيب الحار والجهود الكبيرة والشاقة التي تحملتها حكومة هولندا لإعداد وتنظيم هذا المؤتمر.

معالي الرئيس

إن هذا المؤتمر كان وما زال محط أنظار المجتمع الدولي طوال فترة انعقاده ، ولعل المشاركة المكثفة من ممثلي الدول سواء الرسميين منهم والعلماء، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والإعلاميين ،

والصحافيين وغيرهم ، من كافة أرجاء العالم ، تدل دلالة قاطعة على إن اتفاقية تغير المناخ هي بالتأكيد أكثر اتفاقيات الأمم المتحدة حضورا واشدها حساسية وتعقيدا .

ونحن على ثقة بان البلدان النامية ومنها دولة الكويت تقدر الواجب الإنساني تجاه هذه الاتفاقية ، وهي قادرة على التعاون الجاد مع بقية بلدان العالم للتوصل إلى برامج وإجراءات تضمن التنمية المستدامة .

معالي الرئيس

أن آليات المرونة التي تعتبر إحدى الوسائل التي سمح بروتوكول كيوتو باستخدامها لتخفيض تكاليف تطبيق التزامات دول المرفق الأول قد يؤدي الاستغلال غير السليم لها إلى تجنب دول المرفق الأول اتخاذ إجراءات وطنية كافية لتخفيض انبعاثاتها الفعلية وعدم الالتزام بدورها القيادي في هذا الصدد ومن ثم إلقاء أعباءها على الدول النامية ، إذ يجب التركيز على ضرورة أن تكون النسبة الأكبر محلية لإجراءات وسياسات التخفيض التي تقوم بها دول المرفق الأول للوفاء بالتزاماتها ، وضرورة تحديد سقف للنسب التكميلية التي يمكن للدول الصناعية استخدام آليات المرونة فيها .

## معالي الرئيس

إن تطبيق المادة الرابعة فقرة ٨ و ٩ من الاتفاقية ، والمواد الثانية فقرة ٣ و الثالثة فقرة ١٤ من البروتوكول والتي تشمل تعويضات ومساعدات الدول النامية التي ستتأثر سلبا من جراء حدوث التغير المناخي أو من جراء تنفيذ تدابير الاستجابة ، كما تتضمن الترتيبات الخاصة بالتمويل ونقل التكنولوجيا والتأمين كوسائل لضمان التقليل من حجم تلك الآثار السلبية ، تعتبر ذات أهمية خاصة للدول النامية جميعا .

## معالي الرئيس

نحن كدولة نامية يساورنا القلق من محاولات إدخال دولنا في دائرة الالتزامات ومنها الالتزامات الطوعية التي لا تتواءم بان تكون تحت مظلة اتفاقية تغير المناخ أو مؤتمراتها ، ولذلك فإننا نؤيد ما جاء في نصوص الاتفاقية وبروتوكول كيوتو بعدم تحميل الدول النامية أية التزامات إضافية ، سواء كانت طوعية أو إلزامية.

ونحن نؤكد على مواقف الدول النامية الخاصة بمطالباتها بتأمين الدعم المالي والتكنولوجي اللازم من قبل دول المرفق الأول لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا كي تستطيع مواجهة التغير المناخي أو ما ينتج عن الإجراءات التي تتخذها دول المرفق الأول لتنفيذ التزاماتها ، وإنشاء صناديق خاصة للإيفاء بهذا الغرض يتم تمويلها سنويا بمساهمات منها بمبالغ معينة .

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن دولة الكويت تتفق ما يقارب ١,٥ % من الدخل القومي على مساعدة الدول النامية ، إضافة إلى إسقاط فوائد الديون على الدول الأقل فقرا .

معالي الرئيس

أن نظام الامتثال ببروتوكول كيوتو يجب أن يكون شاملا وليس مقتصرًا على الحد من الانبعاثات فقط ، وأن تكون قراراته ملزمة ، متضمنة لغرامات مالية ، وبحرمان الدول الغير ملتزمة من دول المرفق الأول من الاستفادة من آليات المرونة ، مع مراعاة أن يكون مؤتمر الأطراف مسؤولا عن جهاز الالتزام ، وأن يكون التمثيل في هذا الجهاز حسب التوزيع الجغرافي المتبع في الأمم المتحدة ، مع اعتماد هذه الإجراءات لتصبح جزءا متما للبروتوكول .

ومن جهة أخرى نرى أن التقدم الحاصل في بعض بنود ومواد البروتوكول دون تحقيق أي تقدم يذكر في المواد الأخرى التي نص عليها كل من البروتوكول والاتفاقية ، مثل احتياجات الدول النامية ، وبخاصة تلك التي وردت في الفقرتين الثالثة والخامسة من المادة الرابعة من الاتفاقية ، أشارت إليها كذلك الفقرة الرابعة عشر من المادة الثالثة من البروتوكول ( كنقل التكنولوجيا وتأمين الموارد المالية للدول النامية لتنفيذ التزاماتها وغير ذلك ) بحيث يكون التعامل مع كافة البنود كوحدة واحدة لا تتجزأ وان يكون التقدم في كافة المجالات الواردة في الاتفاقية والبروتوكول تقدما متوازيا ومتساويا .

ولذلك فان وفد بلادي يضم صوته إلى صوت الدول الأخرى التي تطالب المؤتمر بتنفيذ ما جاء في الاتفاقية والبروتوكول بشأن ضرورة مراعاة مصالح الدول المتضررة من الإجراءات التي تتخذها دول المرفق الأول للاتفاقية لتنفيذ التزاماتها .

